الأمم المتحدة S/2017/72

مجلس الأمن

Distr.: General
1 February 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الخامس والثلاثين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/58).

تؤكِّد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على النقاط التي سبق وأثارتها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه، وتعرب عن تطلعها لتبني الأمانة العامة الجديدة لنهج يتناسب وولايتها يكون قوامه المهنية والموضوعية والأخذ بجديّة بالمشاغل والملاحظات التي كانت قد أثارتها الحكومة السورية في هذا الشأن، وكذلك تناول الأمانة العامة في تقاريرها وبكل موضوعية وجرأة للأسباب الجوهرية المعيقة لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السوريين المحتاجين، لا سيما استمرار دعم بعض حكومات الدول للإرهاب في سوريا وفرض تدابير اقتصادية أحادية الجانب وغير قانونية ضد سوريا.

تود حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على المسائل التالية:

١ - تذكر الحكومة السورية بأنها المقدم الأساسي والأكبر للمساعدات وللدعم لجميع السوريين، وتشدد على أن أي جهد دولي من الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين لتقديم المساعدات الإنسانية ما كان ليكتب له النجاح لولا التسهيلات التي وفرتها الحكومة السورية.

٢ - تؤكد الحكومة السورية أن مدى نجاح الأمم المتحدة في المساعدة على تحسين الوضع الإنساني للسوريين في المرحلة القادمة سيعتمد بشكل رئيسي على مدى إدراكها لحقيقة أن

030217 020217 17-01553 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكومة السورية هي الأحرص على مصلحة الشعب السوري وأمنه ورفاهه، وأنها تقوم بواجبها الدستوري والقانوني، الذي تكفله القوانين الوطنية والقانون الدولي، بالدفاع عن شعبها ضد إرهاب تنظيمي ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية متعددة التسميات والولاءات. وهذا الجهد السوري الكبير هو العامل الأساس الذي يمهد لنجاح العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، وهو ما ثبت جليّاً بعد تحرير مدينة حلب من الجماعات الإرهابية المسلّحة، حيث انعكس ذلك أمناً واستقراراً على المدينة وعلى حياة عشرات آلاف السوريين في الأحياء الشرقية والغربية لحلب، وساهم بعودة آلاف المهجرين إلى أحيائهم وسكنهم وإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها والشروع بعملية إصلاح وتأهيل وإعادة إعمار ما دمره الإرهاب.

٣ - التزمت الحكومة السورية باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في حين استمرت الجماعات الإرهابية المسلحة بانتهاك هذا الاتفاق وشنّت هجمات انتحارية في عدّة مناطق من بينها دمشق، كما استهدفت بقذائف الهاون وغيرها المدنيين في العديد من المدن والمحافظات.

٤ - تجدد الحكومة السورية تأكيد التزامها التام، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني خاصة من حيث ضمان حماية وأمن المدنيين وسلامة المنشآت الخدمية والمدنية كالمشافي والمدارس.

٥ - تشدد الحكومة السورية على ضرورة انتقاء الأمانة العامة بحذر لمصادر معلوماتها، خاصة وأن التقارير السابقة اعتمدت للأسف على مركز إعلامي في بريطانيا وعلى مصادر أخرى مسيّسة لا مصداقية لها، كان جلّ اهتمام مروجيها هو توجيه النقد والاتهامات الباطلة للحكومة السورية وحلفائها. وللأسف فإن تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعد مثالاً للتقارير البعيدة عن الواقع أو الحقيقة والمستندة إلى أكاذيب ومزاعم الجماعات الإرهابية المسلحة وداعميها وحماتها من أطراف وحكومات في المنطقة وخارجها وكيانات مصطنعة من قبيل ما يسمى بـ ''القبعات البيضاء''.

٦ - تشدد الحكومة السورية على ضرورة تلافي معدي هذه التقارير للخطأ القانوني والأخلاقي المتمثل بتوصيف جماعات إرهابية مصنفة أممياً على هذا النحو كـ ''جبهة النصرة'' و ''تنظيم داعش'' وما يرتبط بهما من كيانات، بالجماعات المسلّحة من غير الدول. وتشدد الحكومة السورية على دور الأمانة العامة المحوري في إدانة الجرائم المرتكبة بحق السوريين من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تم استقدامهم عبر الأراضي التركية بدعم من نظام

”أردوغان“ وبتمويل قطري – سعودي، وبتسليح أمريكي – أوروبي، وبأدمغة مشحونة بأفكار وهابية متطرفة تقوم على الكراهية والتطرف وإلغاء الآخر والتعطش لسفك الدماء.

٧ – اتخذت الحكومة السورية، فيما يتعلق بالوضع الإنساني في محافظة حلب، وبالتنسيق مع حلفائها جملة من المبادرات التي تنسجم مع القانون الإنساني الدولي والتي تهدف إلى ضمان الخروج الآمن للمدنيين من أحياء شرقي حلب، ودعت الجماعات الإرهابية المسلحة لإلقاء السلاح أو المغادرة لتلافي الإضرار بالمدنيين والممتلكات العامة والخاصة. وخصصت لهذا الهدف معابر وتسهيلات ومنحت ضمانات لإنجاحه. بيد أن الجماعات الإرهابية المسلحة اتخذت بشكل معلن من المدنيين دروعاً بشرية وحالت دون خروجهم واستهدفت برصاصات الحقد وقذائف الموت أولئك الذين حاولوا الخروج إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة. وقمعت الجماعات الإرهابية المسلحة مطالبات الأهالي واحتجاجاتهم، وواصلت استهدافها للأحياء الغربية مما أسفر عن استشهاد وإصابة آلاف المدنيين. و لم يترك ذلك للدولة السورية خياراً إلا تحرير أبنائها واستعادة أراضيها والتصدي للإرهاب، فحققت بدعم أصدقائها، إنجازاً تاريخياً تمثل بتحرير المدنيين المتواجدين في أحياء شرقي حلب وطرد الإرهابيين منها.

٨ – تشير الحكومة السورية إلى أن الغالبية العظمى من المدنيين الذين غادروا الأحياء الشرقية لمدينة حلب قد اتجهوا إلى أحيائها الغربية الخاضعة لسيطرة الدولة السورية، وهو الأمر الذي يثبت إيمان أولئك المواطنين بالدور الذي تقوم به الحكومة السورية بدعمهم وحمايتهم من الإرهاب. وقد ثبت أن الأرقام التي قام المبعوث الخاص للأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالترويج لها لم تكن ذات مصداقية، بل إنها كانت مبالغاً فيها بشكل كامل.

٩ – استقبلت أحياء غربي حلب أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص من أهالي شرقي حلب خلال الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ولغاية ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تم نقل معظمهم إلى مراكز إقامة مؤقتة وفرت فيها الحكومة السورية كل المستلزمات المعيشية والطبية والتعليمية. ووفرت الحكومة السورية ٠٠٠ ٢٣ خدمة طبية للمرضى الذين عانوا صحياً جراء منع الجماعات الإرهابية المسلّحة العلاج والدواء عنهم. وتم إلحاق ما يزيد عن ١ ١٥٠ تلميذاً من العائلات القادمة من أحياء شرقي حلب بالمدارس التي افتتحت في مراكز الإقامة المؤقتة في غربي حلب، ليستأنف الأطفال والطلاب تعليمهم. وبلغت نسبة المساعدات التي قدّمتها الأمم المتحدة في حلب ٢٢ في المائة فقط من الاحتياجات المطلوبة، بينما قدّمت الحكومة السورية ٧٨ في المائة منها. وتواصلت المساعدات والدعم الحكومي لأهالي حلب إثر ذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري وشركاء آخرين في ظل عزم الحكومة السورية على إعادة إعمار ما دمره الإرهاب وإتاحة عودة أهالي حلب إلى منازلهم وتوفير الخدمات

الأساسية لهم. إن الحكومة السورية على أتم الاستعداد للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى أحياء حلب الشرقية فوراً، ولا توجد أي ذرائع للأمم المتحدة لعدم القيام بمهامها الإنسانية.

١٠ - أثبتت المضبوطات التي عثرت عليها الجهات الرسمية في مناطق شرقي حلب بعد تحريرها وجود مستودعات كبيرة ممتلئة بالمساعدات الغذائية والدوائية الدولية التي كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المسلحة وتمنع وصولها لمحتاجيها لاستغلال معاناتهم لأهداف رخيصة. وتثبت تلك المضبوطات زيف الاتهامات التي تم توجيهها للحكومة السورية من قبل البعض حول التسبب بمعاناة أهالي شرقي حلب وحرمانهم من احتياجاتهم.

١١ - ترفض الحكومة السورية الترويج لمفهوم ''الحماية'' في تقارير الأمانة العامة، وتنوه بأن حماية السوريين مسؤولية الدولة السورية ذات السيادة. ويتوجب على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، احترام هذا المبدأ والعمل وفقه، وممارسة الضغط على الحكومات التي انتهكت حقوق السوريين باستخدامها الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية.

١٢ - تلفت الحكومة السورية عناية الأمانة العامة، فيما يتعلق بالاتفاقات الأخيرة التي هدفت لضمان إخراج المدنيين من حلب وبلدتي الفوعا وكفريا بإدلب، إلى أن الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها ''جبهة النصرة - فتح الشام''، كانت قد خرقت الاتفاقات المعقودة لتسهيل إجلاء المدنيين في حلب والبلدتين، وقامت بأعمال التعذيب والاختطاف وحرق الحافلات المخصصة لعمليات الإجلاء. وتستغرب الحكومة السورية أن الأمم المتحدة لم تقم بأي جهد يذكر لنجدة سكان الفوعا وكفريا على الرغم من الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية بحصارها لهم وعدم سماحها بإدخال المساعدات الإنسانية. وتحذر سوريا من حدوث كارثة حقيقية في البلدتين نتيجة الجوع والإرهاب.

١٣ - يسرت الحكومة السورية خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجلاء عدّة حالات مرضية وتقديم مساعدات إنسانية إلى البلدات والمدن السورية دون تمييز. وتعبّر الحكومة السورية عن استغرابها لتجاهل الأمانة العامة لعرقلة الجماعات الإرهابية المسلّحة، وخاصة تلك التي تحاصر بلدتي كفريا والفوعا، إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق وإجلاء الحالات المرضية منها.

١٤ - تشدد الحكومة السورية على ضرورة تمتع الأمانة العامة بالدقة اللازمة في نقلها لوقائع الأحداث في سوريا وتأثيراتها على الوضع الإنساني للسوريين. فعلى سبيل المثال، كان على

الأمانة العامة أن تشير في تقريرها إلى مسؤولية الجماعات الإرهابية المسلّحة المنتشرة في وادي بردى بمحافظة ريف دمشق، وعلى رأسها ''جبهة النصرة''، عن ارتكاب الجريمة النكراء المتمثلة بقطع إمدادات المياه، وخاصة مياه الشرب، عن ملايين السوريين في مدينة دمشق. هذا علماً بأن قطع هذه الجماعات الإرهابية المسلّحة لمياه الشرب، واستخدام احتياجات المواطنين المعيشية اليومية كورقة ضغط سياسي على الحكومة والشعب السوري، ليس الأول من نوعه، إنما هو سلوك إجرامي تكرر مراراً في السنوات الأخيرة في محافظات دمشق وحلب ودرعا وغيرها، وهو يمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. كما أن إدانات بعض مسؤولي الأمم المتحدة لهذه الجريمة خجولة وأقرب إلى التغطية على المسلحين.

١٥ - استقبلت حكومة الجمهورية العربية السورية وفد هيئة الأمم المتحدة الداخلية للتحقيق في الاعتداء على قافلة المساعدات الإنسانية في ''أورم الكبرى'' والذي وقع بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقدّمت الحكومة السورية الإيضاحات والشروحات المطلوبة والقرائن حول الاعتداء الإرهابي الذي طال القافلة. إلا أن الهيئة ضمّنت تقريرها جملة من الادعاءات غير الواقعية والاتهامات الباطلة التي تفتقر لأي أساس أو أدلة، وبنت خلاصاتها على تلك الادعاءات والفرضيات، لا بل إنها نصّبت نفسها مدافعاً عن بعض الأطراف وبرأتها من مسؤولية الاعتداء، وهو الأمر الذي يتعارض تماماً مع ولاية الهيئة. ونظراً لكون المجال لا يتسع في هذا التقرير للرد على هذه النقطة بشكل مفصّل، فإن الحكومة السورية ستزود مجلس الأمن والأمانة العامة بردها في هذا الشأن لاحقاً.

١٦ - تؤكد الحكومة السورية على ضرورة تضمين الأمانة العامة تقريرها للآثار الكارثية الناجمة عن عمليات ما يسمى ''التحالف الدولي'' بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تأسس خارج إطار الشرعية الدولية ودون موافقة مجلس الأمن أو طلب الحكومة السورية، وما ينتج عنه من ضحايا مدنيين وعسكريين ودمار هائل في البنى التحتية وآبار النفط والغاز. هذا علماً بأن الحكومة السورية وثّقت الخسائر الكبيرة في الأرواح والبنى التحتية والخدمية لطيران ''التحالف'' ووافت مجلس الأمن والأمانة العامة بمعلومات عنها من خلال عشرات الرسائل المتطابقة.

١٧ - تؤكد الحكومة السورية على ضرورة التزام الأمم المتحدة بولايتها في الإبلاغ عن المعاناة الإنسانية الكبيرة للسوريين وللآثار السلبية الجسيمة الناجمة عن استمرار فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتدابيرها القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب ضد سوريا، في انتهاك فاضح لقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على عدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية وتطالب بإلغائها.

١٨ - تعارض الحكومة السورية ترويج الأمانة العامة للمساعدات المرسلة عبر الحدود لاتضاح عدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلّحة المنتشرة في المناطق المستهدفة، وكذلك هو الحال بالنسبة للترويج لعمليات التلقيح عبر الحدود المبالغ بأهميتها والتي أدت مراراً إلى وفاة أطفال سوريين جراء اللقاحات الفاسدة أو إجراء التلقيح من قبل غير المختصين. وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. وتؤكد الحكومة السورية في هذا الصدد مجدداً على أنَّ آلية الرصد الأممية لا تستطيع، بل هي عاجزة حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها. وتذكّر أيضاً بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا. وتشير الحكومة السورية مجدداً إلى استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقاً.

١٩ - تشدد الحكومة السورية على مسؤولية الجماعات الإرهابية المسلّحة عن استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم ''اليرموك'' ومناطق أخرى، ومسؤولية تنظيم ''داعش'' الإرهابي عن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى عدة مناطق منذ أشهر.

٢٠ - تؤكد الحكومة السورية على ضرورة تحقق الأمانة العامة من معلوماتها والعمل على تحديثها باستمرار في سياق الإعداد لتقاريرها. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية ٢٥ منظمة، حتى تاريخه. وتحظى هذه المنظمات بكل التسهيلات اللازمة لعملها. كما وافقت الحكومة السورية على منح ١ ١٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمم المتحدة لغاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ووافقت في شهر كانون الأول/ديسمبر على ٢٦ طلباً لمنح تأشيرات دخول إلى سوريا (ليس ١٨ فقط)، وعلى ٧٧ طلباً لتجديد الإقامة (ليس ٦٥ طلباً كما ورد في التقرير).

٢١ - تكرِّر حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً موقفها الثابت المتمثل بأنَّ حلَّ الأزمة في سوريا هو حلٌ سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري، وبقيادةٍ سوريةٍ دون تدخل خارجي ودون شروطٍ مُسبقة. وتؤكد الحكومة السورية على أنَّها تحارب الإرهاب من أجل التوصل إلى حلٍّ سياسي. وتُذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سوريا بشكل جدي وبعيداً عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب

المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي. وتؤكد النتائج التي خرج بها اجتماع الاستانة الذي انعقد بتاريخ ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية في إنجاح هذا الاجتماع.

٢٢ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحةِ الإرهابِ وتجفيفِ منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وإنفاذ مضمونها مفتاح الحل المبتغى للوضع في سوريا ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سوريا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر **منذر**
القائم بالأعمال بالنيابة